الأمم المتحدة

A/65/519

الجمعية العامة

Distr.: General
18 October 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١٣١ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/64/497/Add.1). ويقدم أيضا بيانا بالحالة المالية للمنظمة حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وآخر التوقعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ويتناول التقرير أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والديون المستحقة من المنظمة للدول الأعضاء. وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كانت الأنصبة المقررة الواجب دفعها خلال عام ٢٠١٠ أقل مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين، ولكنها كانت أعلى بالنسبة لعمليات حفظ السلام. وبقيت الأنصبة المقررة المسددة للمخطط العام لتجديد مباني المقر على مستواها. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أعلى مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بالنسبة لجميع الفئات.

وكانت المدفوعات لقاء توفير القوات والمعدات تسدد بوجه عام دون تأخير بالنسبة لجميع البعثات العاملة. إضافة إلى ذلك يُتوقع أن تكون المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أدنى من التوقع الذي أجري

191010 191010 10-58898 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في أيـــار/مـايو وأقـل بحـوالي ٣٤٥ مليـون دولار مـن المبلـغ المـستحق في ٣١ كـانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

واستناداً إلى التوقعات، سيكون الوضع النقدي إيجابياً في نهاية العام فيما يخص جميع الصناديق، علماً بأن النتيجة النهائية ستتوقف على مقدار الأنصبة المقررة الذي يرد في الربع الأخير من العام. ولا تزال الأنصبة المقررة غير المسددة تتركز تركيزا شديدا بين قلّة من الدول الأعضاء وخاصة بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر. وبالتالي، ستتوقف الحالة المالية النهائية لعام ٢٠١٠ بدرجة كبيرة على المدفوعات التي تسددها هذه الدول الأعضاء في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٠. والسبيل الوحيد للتغلب على تلك المشكلة ولكفالة وجود قاعدة مالية أكثر استقرارا لعمل الأمم المتحدة هو أن تفي الدول الأعضاء بمجمل التزاماتها المالية تجاه المنظمة وفي حينها.

أولا – مقدمة

١ – يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/64/497/Add.1). كما يتضمن بيانا بالحالة المالية للمنظمة حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وآخر التوقعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٢ – وبشكل عام، ثمة تباين في الصورة التي تكوَّن استنادا إلى المعلومات المقدمة عن عام ٢٠١٠، مع وجود تحسن في بعض المجالات.

٣ – وتقاس القوة المالية للأمم المتحدة عادة بأربعة مؤشرات رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواردة؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والديون المستحقة من المنظمة للدول الأعضاء.

ثانيا – بيان بالحالة المالية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

٤ – يتبيّن من استعراض الحالة المالية حدوث نقص في قيمة الأنصبة المقررة المسددة للميزانية العادية (من ٤٩٩ ٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ١٦٧ ٢ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)، والمحكمتين الدوليتين (من ٣٤٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٥٦ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). وازدادت قيمة الأنصبة المقررة المسددة لعمليات حفظ السلام (من ٧٦٥ ٥ ملايين دولار إلى ٥١٠ ٩ ملايين دولار)، في حين ظل مستوى الأنصبة المقررة المسددة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ثابتا عند مبلغ ٣٤١ مليون دولار (بناء على نظام المدفوعات المتعدد السنوات). وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة أعلى مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٩ بالنسبة لجميع الفئات.

ألف – الميزانية العادية

٥ – كانت الأنصبة المقررة والمدفوعات المسددة في عام ٢٠١٠ أقل مما كان عليه في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت الأولى ٣٣٢ مليون دولار والثانية ٣٧١ مليون دولار. وكانت الاشتراكات المقررة غير المسددة أقل بما قدره ٤٣ مليون دولار، حيث بلغت ٧٨٧ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مقارنة بما قدره ٨٣٠ مليون دولار في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٦ – وبلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت مجمل أنصبتها المقررة للميزانية العادية بحلول ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ١١٩ دولة، أي أقل عن عددها في ١٣ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بدولة واحدة. وكان عددها ١٣٦ دولة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويود الأمين العام أن يعرب عن شكره للدول الأعضاء الـ ١١٩ التي وفت بمجمل التزاماتها للميزانية العادية بحلول ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذوَ حذوها.

٧ - ومن أصل مبلغ الـ ٧٨٧ مليون دولار الذي ظل غير مسدد حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كانت نسبة ٨٨ في المائة منه مستحقة على دولة عضو واحدة، ونسبة ٩ في المائة مستحقة على ٤ دول أعضاء أخرى، ونسبة ٣ في المائة مستحقة على بقية الدول الأعضاء. ومن الواضح أن الصورة النهائية لعام ٢٠١٠ تعتمد إلى حد كبير على ما ستقوم به هذه البلدان في الأسابيع القليلة المقبلة.

٨ - وتتألف الموارد النقدية للميزانية العادية من الصندوق العام الذي تسدد له الأنصبة المقررة، وصندوق رأس المال المتداول الذي وافقت الجمعية العامة حاليا على أن يكون بقيمة ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص. ويُتوقع أن يكون رصيد الميزانية العادية في نهاية عام ٢٠١٠ أدنى مما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٩. بيد أن الوضع المالي النهائي للمنظمة يعتمد إلى حد كبير على ما ستقوم به الدول الأعضاء المشار إليها أعلاه.

باء - عمليات حفظ السلام

٩ - لما كان الطلب على أنشطة حفظ السلام بحكم طبيعته أمرا لا يمكن التنبؤ به، فمن الصعب إجراء توقعات مالية موثوقة. هذا بالإضافة إلى أن لحفظ السلام فترة مالية مختلفة، فهي تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه عوضا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وأن الأنصبة المقررة تحدَّد بصورة منفصلة لكل عملية؛ ونظرا لأنه لا يمكن تحديد الأنصبة المقررة في الوقت الحالي إلا لفترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن الأنصبة تُحدد لفترات مختلفة على مدار العام. وتؤدي هذه العوامل، مجتمعة، إلى تعقّد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام من جهة والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين من جهة أخرى.

١٠ - وبلغ إجمالي المبلغ المستحق غير المسدد لعمليات حفظ السلام حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ما قدره ٣,٢ بلايين دولار، أي بزيادة ١,٣ بليون دولار تقريبا عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٩، و ١,١ بليون دولار عما كان عليه في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويشمل مبلغ الـ ٣,٢ بلايين دولار المستحق غير المسدد حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أنصبة مقررة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا تبلغ نحو ٤٠٨ ملايين دولار وجب دفعها مؤخرا أي في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ولم تنقض بعد

فترة دفعها البالغة ثلاثين يوما. ويُعزى ارتفاع مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام، في جزء منه، إلى ارتفاع مستوى تلك الأنصبة في عام ٢٠١٠، حيث بلغت ٩,٥ بلايين دولار مقارنة بمبلغ ٥,٧ بلايين دولار في عام ٢٠٠٩. ويجدر بالذكر أن الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام للنصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، لا يمكن طلب دفعها إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بعد أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن معدلات الأنصبة المقررة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

١١ - والأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام، خلافا للفئات الأخرى، ليست مركزة تركيزا شديدا بين عدد محدد من الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن نسبة ٣٤ في المائة من الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام والبالغة ٣,٢ بلايين دولار حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مستحقة على دولتين فقط من الدول الأعضاء، ونسبة ٤١ في المائة أخرى مستحقة على سبع دول أعضاء أخرى.

١٢ - وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت مجمل أنصبتها المقررة المستحقة السداد لعمليات حفظ السلام ١١ دولة، وهي: أذربيجان، أستراليا، ألمانيا، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سويسرا، كندا، ليختنشتاين. وفيما بعد، قامت سنغافورة وهولندا بتسديد مجمل أنصبتها المقررة المستحقة السداد لعمليات حفظ السلام. والدول الأعضاء الأخرى مدعوة إلى أن تحذو حذو هذه البلدان.

١٣ - وبلغ الرصيد النقدي في حسابات عمليات حفظ السلام حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ نحو ٤,٥ بلايين دولار. وقُسِّم هذا المبلغ بين حسابات عدد من العمليات الجارية والمغلقة والصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. إلاّ أن ثمة قيودا على استخدام هذه الموارد. فالجمعية العامة عادة، تشير بوضوح في قراراتها المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام، إلى أنه لا يجوز تمويل أي بعثة لحفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات عاملة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تمنع الشروط التي تحكم الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام استخدام موارده إلا على العمليات الجديدة وتوسيع نطاق العمليات القائمة. ولا يتوافر حاليا لغرض الاقتراض إلا مبلغ ضئيل من الموارد النقدية الموجودة في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة. وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بلغ مجموع هذه الموارد في حسابات البعثات العاملة نحو ٣,٩ بلايين دولار، وفي الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام ١٤١ مليون دولار، وفي حسابات البعثات المغلقة ٤٣٣ مليون دولار.

١٤ - واستنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا، يتوقع أن ينخفض مجموع المبالغ النقدية المتاحة في حسابات عمليات حفظ السلام عند نهاية عام ٢٠١٠ ليبلغ ٣,٤ بلايين دولار مقسمة على النحو التالي: حوالي ٢,٨ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة و ٤٣٥ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة و ١٤١ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وتستند هذه التقديرات إلى المقبوضات والمصروفات المتوقعة.

١٥ - ومن أصل المبلغ المتوقع توافره في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة في نهاية عام ٢٠١٠ وقدره ٤٣٥ مليون دولار، خُصص مبلغ قدره ١٩٢ مليون دولار لدفع الالتزامات غير المسددة، كالمدفوعات لقاء توفير القوات والمعدات والأرصدة الدائنة التي ستردّ إلى الدول الأعضاء. وبذلك يتبقى مبلغ قدره ٢٤٣ مليون دولار فقط يمكن استخدامه للاقتراض لتغطية نفقات بعثات حفظ السلام العاملة وللحسابات الأخرى، بما فيها الميزانية العادية والمحكمتان الدوليتان. وبزيادة السيولة في بعثات حفظ السلام، تراجعت الحاجة إلى هذا الاقتراض في السنوات الأخيرة، مع أن هذا الاتجاه قد يتغير أيضا نظرا لعدم التأكد من ورود المقبوضات. وقد استدعت الحاجة في عام ٢٠٠٨ اقتراض ما مجموعه ١٤٨ مليون دولار لفائدة سبع عمليات من عمليات حفظ السلام العاملة. وفي عام ٢٠٠٩، استدعت الحاجة اقتراض مبلغ ٤٩ مليون دولار لفائدة أربع من هذه العمليات، هي: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وفي عام ٢٠١٠، استدعت الحاجة، حتى الآن، اقتراض ما مجموعه ٢٩ مليون دولار من حسابات عمليات حفظ السلام لفائدة بعثتين عاملتين، وهما بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٦ - تحسن الوضع المالي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحسناً طفيفاً في عام ٢٠١٠. والأنصبة المقررة التي سُددت في عام ٢٠١٠ لتغطية نفقاتهما كانت دون ما دُفع منها في عام ٢٠٠٩، لكن مقدار الأنصبة المقررة غير المسددة انخفض بما قدره ١٣ مليون دولار.

١٧ - وبلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت مجمل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين ٨٨ دولة حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بزيادة خمس دول عما كان عليه هذا العدد حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول

الأعضاء الثماني والثمانين التي وفت بالتزاماتها المالية للمحكمتين الدوليتين كاملة، ويحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

١٨ - ومما لا شك فيه أن الوضع المالي النهائي للمحكمتين الدوليتين سيتوقف على تسديد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٠. ويتبين أيضا من جدول الأنصبة المقررة غير المسددة المخصصة للمحكمتين الدوليتين أنها تتركز تركيزاً شديداً بين قلة من الدول الأعضاء، إذ أن دولة عضواً واحدة لم تسدد نسبة ٦٨ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة هذه، وثلاث دول أعضاء أخرى نسبة ١٦ في المائة، وبقية الدول الأعضاء نسبة ١٦ في المائة. وبالتالي، فإن الكثير سيتوقف على ما ستقوم به هذه الدول الأعضاء.

١٩ - وإذا ما استمرت الاتجاهات الأخيرة، فإن المحكمتين الدوليتين ستنهيان السنة بأرصدة نقدية إيجابية. غير أن الوضع المالي الفعلي سيتوقف، مرة أخرى، على وفاء الدول الأعضاء بمجمل التزاماتها المالية لهما بسرعة.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٠ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١ على الميزانية الإجمالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وقدرها ١,٨٨ بليون دولار.

٢١ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١، تسدد ١٨٠ دولة عضواً أنصبتها المقررة على عدة سنوات، فيما اختارت ١٢ دولة عضواً تسديدها دفعة واحدة. وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت مجمل أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ١١٣ دولة، وبلغ إجمالي المبالغ التي دُفعت من الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة السداد ١,٤ بليون دولار، ويتبقى منها مبلغ قدره ٨٤ مليون دولار. وإضافة إلى ذلك، فإن عددا من الدول الأعضاء التي اختارت عدم تسديد أنصبتها المقررة دفعة واحدة قد سددت دفعات مسبقة. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بلغ مجموع المدفوعات لاحتياطي رأس المال المتداول ٤٤,٩ مليون دولار.

٢٢ - ولضمان تنفيذ المخطط في الموعد المحدد، تُحث جميع الدول الأعضاء على تسديد أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر كاملة وفي موعدها.

ثالثا – الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢٣ – أشارت التقديرات في أيار/مايو ٢٠١٠ إلى أن ديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء التي توفر قوات ومعدات لعمليات حفظ السلام ستنخفض إلى ٥٢٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبعد تنقيح التوقعات، يبدو الآن أن المبلغ المستحق في نهاية عام ٢٠١٠ سيناهز ٤٣٠ مليون دولار، أي دون التوقعات التي حُددت في أيار/مايو، وسيكون أيضا أدنى بكثير من مبلغ الـ ٧٧٥ مليون دولار الذي كان لم يُدفع بعد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٤ – وتتجاوز الالتزامات الجديدة في عام ٢٠١٠ ما كانت عليه في عام ٢٠٠٩، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى إيفاد قوات إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإيفاد وحدة عسكرية إضافية ووحدات للشرطة المشكلة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقابله جزئيا انخفاض قوام الأفراد العسكريين الذين أوفدوا إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ومع ذلك، فإنه بالنسبة لجميع البعثات العاملة، دفعت الأنصبة المقررة المخصصة للقوات في موعدها بوجه عام حتى آب/أغسطس ٢٠١٠، وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٠ بالنسبة للمعدات المملوكة للوحدات، مما يشكل تحسنا كبيرا قياسا بما كانت عليه الحالة قبل سنة. إضافة إلى ذلك، سيستمر رصد مستوى الأموال النقدية لدى عمليات حفظ السلام، سعياً لسداد أكبر قدر ممكن من المدفوعات الفصلية لدى توافر النقدية.

٢٥ – والأمين العام ملتزم بأن يفي، بأسرع ما يمكن، بالتزامات المنظمة إزاء الدول الأعضاء التي توفر قوات ومعدات لعمليات حفظ السلام. غير أن قدرته على القيام بذلك تتوقف على درجة وفاء الدول الأعضاء بمجمل التزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة وفي موعدها، وعلى إنجاز مذكرات التفاهم مع الدول المساهمة بقوات، وذلك لتوفير المعدات.

رابعا – الاستنتاجات

٢٦ – يود الأمين العام أن يشيد إشادة خاصة بالدول الأعضاء التالية التي سددت مجمل أنصبتها المقررة إلى الميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين وعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر، التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وهذه الدول هي: أذربيجان وأستراليا وألمانيا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا والدانمرك وسنغافورة وسويسرا وكندا وليختنشتاين وهولندا. ومنذ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، سددت موناكو أيضا مجمل أنصبتها

المقررة المستحقة والواجبة السداد كاملة. ويُحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذو هذه الدول.

٢٧ - وتتباين المؤشرات المالية لعام ٢٠١٠، مع بعض التحسن في بعض المجالات. ويتوقع أن يكون الوضع النقدي إيجابياً في نهاية العام فيما يخص جميع الصناديق، وإن كان الوضع المالي النهائي سيتوقف على مقدار الأنصبة المقررة الذي يرد في الربع الأخير من العام. ويتوقع أن يتراجع إلى حد كبير مستوى الديون المستحقة للدول الأعضاء ليبلغ ٤٣٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠، مقارنة بما قدره ٧٧٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩.

٢٨ - وتنخفض الأنصبة المقررة غير المسددة مقارنة بما كانت عليه قبل سنة، وذلك بالنسبة لجميع الفئات ما عدا عمليات حفظ السلام. وإن الزيادة في الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام ناجمة مباشرة عن ارتفاع مستوى هذه الأنصبة المقررة في عام ٢٠١٠، حيث لم يُطلب دفع الأنصبة المقررة للنصف الأخير من السنة المالية لحفظ السلام ٢٠١٠/٢٠٠٩ سوى في بداية عام ٢٠١٠ بعد أن اتخذت الجمعية العامة قرارها بشأن المعدلات الجديدة للأنصبة المقررة.

٢٩ - وعلى الرغم من بعض التحسن في مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة، تظل المبالغ المتبقية متركزة تركيزاً شديداً بين قلة من الدول الأعضاء، بالنسبة لمعظم الفئات. وعلى مدى السنوات الأخيرة سُجل انخفاض تدريجي في درجة التركيز هذه بالنسبة لعمليات حفظ السلام.

٣٠ - وإذا أريد للمنظمة أن تبقى في وضع مالي سليم، ما زال من فائق الأهمية أن تفي الدول الأعضاء بمجمل التزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة وفي موعدها.